# نظرية الانطلاقة الكبرى واختراق حاجز الزمن

**مصطفى عبد الفتاح الطمبداوى**

رئيس بحوث متفرغ بوحدة بحوث الشرقية، معهد بحوث الاقتصاد الزراعى، وزارة الزراعة، مصر

**تمهيد:**

يتطلب تنفيذ المشروعات العملاقة والتي تصنع التقدم للأمم وتحقق لشعوبها الرخاء والازدهار فترة زمنيه تتراوح عادة بين عشرة أعوام إلى أكثر أو اقل طبقاً لما يتوفر للدولة من إمكانيات مادية، وإرادة سياسية وبيئة مهيأة لتحقيق ونجاح هذه المشروعات، فضلاً عن توفير الوسائل المختلفة التي تدفع المنفذين لهذه المشروعات إلى الانتهاء منها في أقصر فترة زمنية ممكنة وبالتالي تحقق الدولة أعلي معدلات الإنجاز، ولما كانت هذه الفترة الزمنية من الطول بحيث ينتج عنها ارتفاع تكاليف المشروعات ارتفاعاً كبيراً نظراً لنظام الفائدة على القروض الذي يبدأ سريانه عادة منذ الحصول على القرض، كذلك معدلات التضخم السنوية لأسعار المدخلات، فضلاً عن ما يحدث من مشاكل وصعاب في مراحل التنفيذ قد تؤخر المشروعات لفترات أطول من الفترات المقدرة مما يضاعف من التكاليف فكانت الحاجة لابتكار نظرية جديدة تكسر هذا النمط التقليدي وتحقق إنجازاً غير عادي في الزمن المقدر للتنفيذ لكي يتحقق الحصول على العائد المادي للمشروع في اقصر فترة زمنية ممكنة، لذلك تم إبداع هذه النظرية التي استلهمت صياغتها من أسلوب الهندسة العكسية وظاهرة انفجار المناطق العشوائية والتي تعتبر اخطر مشاكل العصر الحديث، حيث يتطلب علاج آثارها مبالغ مالية طائلة تثقل من ميزانيات الإنفاق وتزيد من عجز موازنات الدول.

**مشكلة الدراسة:**

تتلخص مشكلة الدراسة في أن مصر مع كثيراً من دول العالم تعجز حكوماتها عن وضع استراتيجيات طموحة تحقق من خلال تطبيقها التوسع الزراعي الأفقي وكذلك العمراني بما يوفر للسكان حياة آمنة ومستقرة وهذا العجز في التخطيط والقصور في التنفيذ يقابله امتداد عشوائي من السكان يسبقون فيه الحكومات في تحقيق احتياجاتهم وهذا بدورة يشكل مصاعب كثيرة ويتسبب في تصحر الأرض الزراعية، وفقدان المدن لتميزها الحضاري وازدياد الازدحام في المواصلات وصعوبة توفير الخدمات من مرافق المياه والإنارة والصرف الصحي فضلاً عن خدمات التعليم والصحة والحدائق والمتنزهات وغيرها من احتياجات الإنسان الأساسية.

ولما كان السبب الرئيس في ذلك يرجع إلى عجز الإمكانيات المادية للدول عن تحقيق ذلك فضلاً عن أن نتائج هذه السلبيات تضاعف من الأموال اللازمة لعلاج هذه السلبيات لذا كان من الضروري وضع حلول يمكن تطبيقها لحل هذه المشكلة.

**هدف الدراسة:**

أهم أهداف هذه الدراسة التوصل إلى نظرية يمكن تطبيقها في مصر أو في أى دولة نامية تعانى عجز في الميزان التجاري، وميزان المدفوعات بالإضافة إلى إرهاق ميزانيات هذه الدول بالديون، وبالتالي تحقيق كل من سياسات الدولة على المدى البعيد بأقل التكاليف ممكنة واستجابة لطموحات السكان في تنفيذ التوسع الافقى بكافة أشكاله الصناعية والزراعية ومساكن يمكن توفيرها لاستيعاب الزيادة السكانية مع تمشي هذه التوسعات مع احتياجات السكان مستقبلاً دون الحاجة لإقامة كباري علوية أو إنفاق تحت الأرض وبما يتوفر السيولة للمواصلات دون مشاكل أو اختناقات.

**المنهج البحثي وطريقة جمع البيانات:**

اتبع في هذه الدراسة المنهج البحثي التحليل والتركيب متعدد المحاور (٢٠٠٥،٧). كما استلهم الباحث كل ما استطاع أن يصل إليه من نتائج وحقائق في الدراسات السابقة والإستراتيجية بحيث يستفاد من نتائج هذه الدراسات لتأكيد سلامة وصحة نصوص النظرية، فمن خلال دراسة العشوائيات في جمهورية مصر العربية (٢٠٠٥،٨) تم أستلهم الجزء الرئيسي من النظرية بإتاحة الفرصة أمام القطاع الخاص للانطلاقة في ظروف أفضل سيأتي ذكرها تفصيلاً في النظرية، ومن خلال تحديد معوقات الاستثمار في إنشاء البنية التحتية وزيادة ضغوط الديون الخارجية والداخلية على الخزانة المصرية كل ذلك استلزم إضافة النصف الثاني من النظرية المكمل للنصف الأول العشوائي وبالتالي تتحدد معالم النظرية بتكامل المشكلتين معاً بحيث يتم من خلال هذا التلاحم القضاء على الصعوبات التي تنجم من وجود كل نصف منفرداً وبالتالي يتم تحقيق الاستفادة القصوى من توافر نتائج المشاكل التي تواجه المجتمع المصري وتوجيه هذه الخبرات والنتائج لتحقيق نظرية الانطلاقة الكبرى واختراق حاجز الزمن.

**تعريفات الدراسة:**

يمكن تعريف التنمية الاقتصادية لأي دولة بإنها عمليات توجيه واستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة من أرضية ومائية وبشرية ومالية أفضل استخدام، واستخدام الأساليب التكنولوجية التي تتناسب واستغلال هذه الموارد على أن يكون معدلات التنمية الاقتصادية ضعفي أو ثلاثة أضعاف معدلات الزيادة السكانية.

**الانطلاقة الكبرى:**

يمكن تعريفها بإنها الاتجاه نحو تحقيق الأهداف في اقصر فترة زمنية ممكنة وبأقل تكاليف اقتصادية متاحة.

**الحاجز الزمني:**

يمكن تعريف الحاجز الزمني بإنه تلك الفترة الزمنية التي تنقضي لكي يحقق الإنسان هدفاً ما، تبدأ هذه الفترة من بداية تحديد الهدف وتنتهي بالانتهاء من تحقيق هذا الهدف. وفي المجال التطبيقي يعرف الحاجز الزمني بأنه الفترة الزمنية التي تنقضي منذ بداية العمل في المشروع وحتى بداية الإنتاج وتحقيق العائد المادي من هذا المشروع.

**اختراق الحاجز الزمني:**

هي عملية تكنولوجية مستحدثة أو فكر غير تقليدي يتبع أسلوباً جديداً يحقق اختصاراً في الحاجز الزمني يتعدى نصف الفترة الزمنية المقدرة بالأسلوب التقليدي فيتحقق بذلك اختراق حاجز الزمن. وكلما اقترب اختصار الزمن من النصف كلما كان أفضل، وإذا تجاوزا اختصار الزمن نسبة النصف كلما كان الاختراق متميزاً لأن العالم يتقدم بقدر سرعة انجاز المشروعات وعادة ما يتأخر تنفيذ المشروعات الاستثمارية سواء زراعية أو الصناعية أو الخدمية مما يتسبب معه مضاعفة تكاليف المشروع نتيجة التعثر المالي من قبل الدولة أو غابة التشريعات المعوقة للاستثمار والطاردة للمستثمرين.

**أولويات التنمية الاقتصادية:**

يجب أن تكون الأولويات موجهة إلى القطاعات الإنتاجية التي تحتاجها الدولة وتحصل عليها بالاستيراد ولذلك يعتبر القطاع الزراعي يليه القطاع الصناعي هو أهم

القطاعات لان تحقيق التنمية منها ينتج عن توفير في الميزانية وعدم وجود مشاكل تسويقية لحاجة السوق إلى هذا الإنتاج.

**كفاءة استخدام رأس المال:**

تعكس معدل العائد للوحدة النقدية المنفقة في الاستثمار في أى مجال اقتصادي فهناك أولويات اختيار المشاريع فكلما زاد معدل العائد على الجنية المنفق في وحدة الزمن كما دل ذلك على أفضلية الاستخدام، ويعتبر الجنية المنفق في استصلاح وزراعة الأرض يحقق أعلى عائد لما ينتج عن ارتفاع سعر الأرض المستصلحة فضلاً عن سعر السلعة المنتجة.

**تقسيم دول العالم:**

يمكن تطبيق النظرية أيضاً على الدول ذات الفوائض المالية الكبيرة حيث يحقق لها توفير أكبر في النفقات ومشاركة فعالة من جانب القطاع الخاص، فضلاً عن إنجاز المشروعات بسرعة أكبر، أما الدول الفقيرة والتي تعانى من الازدياد القروض وعجز في الميزان التجاري فإن النظرية تعتبر طوق نجاه لها لتحقق معدلات أكبر من التنمية الاقتصادية تتناسب طردياً مع إمكانياتها المادية، فضلاً عن أن يكون للقطاع الخاص الدور الحيوي والجوهري في تطبيق النظرية دون ظهور مشاكل مستقبلية مثل العشوائيات أو الاختناقات المرورية وبتطبيق النظرية على الدول الفقيرة تتمكن من تحقيق هدفين في وقت واحد تحقيق نهضة اقتصادية شاملة، وتسريع عملية التنمية الاقتصادية بما ينعكس أثرة بسرعة يشعر بها المواطنين في هذه الدولة.

**الاتجاه التقليدي لمشاريع التنمية:**

لمعرفة دور النظرية في تحقيق التنمية تشير الدراسة إلى أن الطريقة التقليدية هي قيام الشركات الحكومية أو الخاصة بتنفيذ المشروعات الكبرى عن طريق الحصول على قروض ضخمة من البنوك بفوائد مرتفعة، والبدء عادة بإنشاء البنية التحتية للمشروع من رصف الطرق وحفر وتوصيل مياه وكهرباء وصرف صحي إلى الموقع المشروعات غير ذلك من الاحتياجات الأساسية للمشروع وخاصة الأبنية التي تتطلبها المعدات وأماكن تواجد الإداريين والعمال وهذه الخطوات جميعها تستغرق سنوات قد تصل إلى خمس سنوات أو عشرة

مما يتسبب في مضاعفة تكاليف المشروع وتراكم فوائد الديون وهذا يقلل من نسبة العائد على الجنيه ويطيل فترة استرداد رأس المال وهي أهم معايير الجدوى الاقتصادية.

**الفكر الإبداعي وابتكار النظرية:**

أن من أهم متطلبات العلماء السمو بالفكر الاقتصادي والبحث عن الحلول غير التقليدية لمشاكل الشعوب بفكر ابداعى مستنير والعمل على خفض التكاليف بتقليل حجم المنح والقروض المطلوبة إلى أقل حد ممكن وتسريع معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأسرع ما يمكن لاختصار الوقت والتكاليف ولقد صيغت النظرية المطروحة بطريقة يمكن تطبيقها بسهولة مع ذكر مثال تطبيقي لتحقيق أهداف النظرية في أهم قطاعات الدولة وأخطرها من المنظور الأمنى وهو القطاع الزراعي وبما يحقق لشعب مصر تقدمة المنشور.

لوحظ أن الدول الكبرى ذات الفوائض المالية الكبيرة تحقق التنمية الاقتصادية الأفقية منها بأن تخطط لإضافة مناطق توسع عمراني زراعي وصناعي وتقوم بتزويد هذه المناطق بكل الخدمات المطلوبة ثم ينتقل الأفراد إلى هذه المناطق بينما يحث العكس تماماً في الدول الفقيرة حيث ينتقل السكان إلى تعمير مناطق غير مخططة وبلا مرافق سواء من أجل السكن أو النشاط الزراعي أو الصناعي فينشأ ما يعرف بالمناطق العشوائية وتصبح هذه المناطق صداعاً مزمناً للحكومات لما يتطلبه وجودها من نفقات باهظة لعلاج سلبياتها وتزويدها بالمرافق الرئيسية من مدارس ومستشفيات وإنارة ومياه وصرف صحي من هنا جاءت فكرة ابتكار النظرية بإتباع أسلوب الهندسة العكسية.

**النظرية الجديدة وخدمة أهداف الدولة:**

إن العالم يواجه تحديات هائلة في مجال إنتاج الغذاء نتيجة التغيرات المناخية وما يتبعها من آثار سلبية اقتصادية واجتماعية وبيئية مما أدى إلى ارتفاع أسعاره ونقص امداداتة بسبب استخدام الأرض والمحاصيل الزراعية لإنتاج الطاقة الحيوية على حساب الغذاء، وفي مصر فإن الزيادة السكانية والزحف العمراني الرهيب على الأرض الزراعية يستلزم أن توضع قضية الغذاء في صدارة الاهتمامات القومية، وإن تتخذ الإجراءات الكفيلة لضمان الحصول على الإمدادات الغذائية اللازمة والمأمونة (٢٠٠٩،١). وبحدوث الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٧،٢٠٠٦ تصاعدت على آثارها الأسعار العالمية للموارد الأولية مثل الطاقة والغذاء وتأثيرها السلبي على الاستهلاك والاستثمار (٢٠٠٩،٤).

إن الأمل في تحقيق النهضة الزراعية ما زال موجوداً وخاصة أن لدينا ١٠ ملايين فدان جاهزة للزراعة من بين ٣٨ مليون فدان من الأرض الواعدة، وحتمية التعجيل يخطط الدولة في الفترة القادمة خاصة في المجال الزراعي حيث فقدت مصر نحو ٣٧٠ ألف فدان بعد ثورة يناير، ومعدل الفقد يقدر بنحو ٥ أفدنة كل ساعة من أجود أنواع الأرض الزراعية (٢٠١٢،٣).

وفي وزارة الزراعة ركزت استرتيجية التنمية الزراعية ٢٠١٠-٢٠٣٠ على ضرورة التكامل بين مجموعة الحبوب (قمح، ذرة، أرز، ذرة رفيعة، شعير) حيث أنها محاصيل تكمل بعضها البعض وبعضها يتم زراعتها شتاء والغالبية يتم زراعتها صيفاً، وأهم محاور الاسترتيجية التوسع الأفقى باستصلاح ٣.٤ مليون فدان حتى عام ٢٠١٧ علاوة على ما يمكن توفيره من مياه الري نتيجة استبدال طريقة الري بالغمر بنظام الري السطحي المرشد والتي تسهم في استصلاح مزيد من الأراضي والمقدر بحوالي ١٠ مليارات م$^{٣}$ من مياه تسهم في استصلاح نحو ٣ مليون فدان إضافية حتى عام ٢٠٣٠ (٢٠١١،٥).

وتسعى الإستراتيجية أيضاً إلى السعي لتحقيق نهضة اقتصادية واجتماعية شاملة قائمة على قطاع زراعي ديناميكي قادر على النمو السريع المستدام، ويعني بوجه خاص بمساعدة الفئات الضعيفة والحد من الفقر الريفي وتمثلت رسالة الاسترتيجية في تحديث الزراعة المصرية لتحقيق الأمن الغذائي وتحسين مستوى المعيشة للسكان الريفيين، وذلك بالارتقاء بكفاءة استخدام الموارد و استثمار كل مقومات التميز الجغرافي السياسي لمصر والتمايزات لبيئية فيما بين الأقاليم الزراعية المصرية (٢، ٢٠١١).

تم تكليف وزارة التخطيط بإقرار المخطط العمراني الاستراتيجي لمصر في عام ٢٠٥٢ لاستيعاب نحو ٧٠ مليون نسمة وينفذ المخطط خلال الأربعين سنة القادمة، وينفذ على مدى الخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية الخمسة المقبلة حتى عام ٢٠٥٢، وتستوعب معدلات النمو السكاني المقدرة بنحو ٧٠ مليون نسمة في عام ٢٠٢٧ من خلال إنشاء ١١٧ تجمعاً ريفياً جديداً والوصول إلى نسبة ١٦٪ من مساحة مصر تصبح مناطق عمرانية زراعية وصناعية وسياحية، والوصول إلى نسبة ٢٤٪ من مساحة مصر عام ٢٠٥٢. ويقدر التكلفة المبدئية لتنفيذ المخطط بنحو ٦٠ مليار جنية سنوياً. وبالنسبة للقطاع الزراعي يخطط لإضافة ٣ ملايين فدان جديدة تعتمد على تحليه مياه البحر وزراعة أنواع من علف الحيوانات بمياه البحر كما هو في البرازيل، وأيضاً الصناعة والسياحة، ويستهدف المخطط العمراني أيضاً استغلال سواحل مصر الممتدة على ٣ آلاف كيلو متر في السياحة إلى جانب

توليد الطاقة الشمسية بالتعاون مع دول أوروبا. كما أن التعدي على الأرض الزراعية منذ ثورة يناير ٢٠١١ قد تجاوز ٣٠٠ ألف فدان تقارب المساحة المستهدفة في مشروع توشكي والبالغ نحو ٣٥٠ ألف فدان بعد أنفاق نحو عشرة مليارات جنية على هذا المشروع (٦، ٢٠١٢).

**فكرة النظرية:**

استندت فكرة النظرية إلى قاعدتين رئيستين القاعدة الأولى هي نظرية الهندسة العكسية حيث يتلخص منطوق نظرية الهندسة العكسية بأن تبدأ من حيث انتهى الآخرون وتنتهي من حيث بدأ الآخرون وبالتالي يستطيع الإنسان فك شفرة تصنيع الآلات ويعيد تصنيعها بتكاليف أقل وهذا ما اتبعته مجموعة دول النمور الأسيوية حيث أنتجت الصين معظم منتجات العالم. والقاعدة الثانية هي فلسفة المناطق العشوائية وتقوم هذه الفلسفة على الاستفادة القصوى من توافر الإمكانيات الاقتصادية المحدودة لدى المواطنين وتأجيل إقامة البنية التحتية وما تتطلبه من تكاليف باهظة إلى وقت لاحق، حيث يكون حاجة المواطنين لهذه المرافق أكثر إلحاحاً وضرورة، فيمكن أن يتحملوا طواعية أكبر قدر ممكن من تكاليف هذه الخدمات وهو ما يعني مساهمة منهم مع الدولة في تحمل نفقات البنية التحتية، وبهذا الدمج بين القاعدتين يمكن أن نحقق هدفين في وقت واحد أولاً علاج قصور الدولة عن التخطيط الاستراتيجي والذي تعالجه الدولة برسم الخرائط توسع أفقي لاستيعاب الزيادة السكانية بأفضل ما يمكن من تخطيط يراعي التوسع المستقبلي وبرسم شوارع متسعة ومساحات تخصص للأنشطة التعليمية والرياضية والمستلزمات والحدائق وتحديد مربعات سكنية لإنشاء المساكن بحدود وإبعاد وارتفاعات محدودة وهذا يتم عملياً برسم خرائط موقعة على الأرض بعلامات دون أن يتم عمليات حفر أو رصف أو توصيل مرافق وبذلك توفر الدولة الأموال التي كانت ستقترضها وفي نفس الوقت تتجنب الدولة انتشار المناطق العشوائية من أماكن غير مستحبة وحماية الأرض الزراعية من الانقراض، كذلك حماية المدن القديمة من الانتشار العشوائي والذي يتسبب في تزاحم المرور وعجز في خدمات المياه والإنارة والصرف الصحي وزيادة الأحمال في المناطق القديمة والذي يجبر الدولة على إنشاء كباري علوية وإنفاق سفلية تتكلف ملايين الجنيهات.

ولما كان القانون هو ضابط الإيقاع لحركة الدولة والمواطنين فإن ذلك يستلزم لنجاحه وجود منظومة تشريعية تجرم أي زحف على الأرض الزراعية أو إنشاء أي مباني في

مناطق غير مخطط لها حول المدن القديمة أو في القرى وتكون هذه التشريعات حاسمة ورادعة بما تتوقف معه كل مظاهر الفوضى التي سادت بعد ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١.

ووجود المناطق المخصصة لإقامة المنشات الخدمية يشجع المستثمرين في إنشاء النوادي والمدارس والمستشفيات الخاصة حيث تكون أسعار الأراضي بأقل الأسعار وبتكاليف جاذبة للمستثمرين، كما تشجع الحكومة على إنشاء الخدمات الجماهيرية دون تحمل التكاليف لشراء الأرض حيث ستكون الخدمات ضرورة ملحة لوجود مناطق آهلة بالسكان وتعتبر نفقات معطلة وبنسب اشغال متدنية لا تتناسب مع تكاليف إنشائها.

**آليات تطبيق النظرية:**

اعتبرت جمهورية مصر العربية هي الدولة المستهدفة والنموذج لتكون أول المطبقين للنظرية، حيث إنه على مدى عدة قرون تم تعمير نحو ٥٪ فقط من مساحة مصر المقدرة بنحو مليون كم مربع أي أن ما تم تعميره منها زراعياً وصناعياً وعمرانياً يقدر بنحو ٥٠ ألف كم مربع تستوعب حالياً أكثر من٨٠ مليون نسمة، وبالتالي يمكن على مدى مائة عام أو أقل تعمير أكثر من ٢٠٪ من مساحة مصر ليصبح ما يمكن تعمير نحو ٢٥٪ من مساحة مصر وهناك تخطيط حكومي للوصول إلى تعمير هذه النسبة من مساحة مصر ويمكن تحقيق ذلك بالخطوات الآتية:

**أولاً:** تحديد مناطق التوسع العمراني بحيث يشتمل علي كافة أوجه الأنشطة العمرانية من زراعية وصناعية وسياحية وتعدينية وسكانية وأمنية وغيرها من الأنشطة البشرية التي يحتاجها الإنسان من خدمات، وتقسم مناطق التوسع إلى خطط زمنية تستوعب عشرة ملايين نسمة لكل خطة وتغطي مساحة تعادل نحو خمسة عشر كم مربع وتستغرق تنفيذها نحو عشرة أعوام أو أقل وتكون هذه الأرقام قابلة للنقص أو الزيادة طبقاً للمتغيرات.

**ثانياً:** بعد تحديد مساحات التوسع العمراني في مختلف أنحاء مصر بدءاً بالمراحل الأسهل تعميراً والأقل تكلفة لإتاحة الفرص مستقبلاً للتقدم التكنولوجي وتحسين الظروف الاقتصادية لتعمير المساحات الأكثر صعوبة والأعلى تكلفة.

**ثالثاً:** يجري تحديد مساحات التوسع السياحي في المناطق المناسبة لها مثل الشواطئ ومناطق الاستجمام والاستشفاء وسياحة الصحاري، وكذلك مناطق التوسع الصناعي في المناطق غير سياحية وكذلك تحديد المناطق العسكرية و الأمنية والتي تتناسب وحماية الحدود

الدولية لمصر، وتحديد مناطق المنشآت العسكرية كالمطارات ومناطق للصناعات الحربية وميادين الرماية والمعسكرات وغيرها. كما تتحدد مناطق للتوسع الإسكاني لإيواء السكان ومناطق إقامتهم وتحديد مناطق لمباني الخدمات. وتحديد المناطق القابلة للاستصلاح لزراعتها وتحديد مساحات التوسع الأفقي وما تتطلبه من توفير المياه والكهرباء والطرق مع تطبيق علم منطقة الموارد ثم ننتقل إلى مرحلة التنفيذ.

**البداية بمناطق التوسع الزراعي الأفقي:**

يتم تقسيم المناطق الصالحة للزراعة إلى أحواض كل حوض مساحته نحو ٦٠ فداناً، يتم تجميع كل ٢٠ حوض ليضم قرية زمامها ١٢٠٠ فداناً، وكل تجمع لعدد ٣٠ قرية يخطط لها وتوقع على الخريطة يتوسطها مركز أداري بزمام ستة وثلاثين ألف فدان، وكل عشرة مراكز يصبح لها عاصمة إدارية لمحافظة جديدة، وهكذا تتشكل على الخريطة محافظات ومراكز التوسع الأفقي.

**ما يتم داخل كل حوض مساحته ٦٠ فداناً:**

١- يقسم كل حوض إلى مربعات مساحة كل مربع ٢ فدان بواقع ٣٠ مربعاً لكل حوض.

٢- تخطط للطرق بطريقة مدقات للسير بين المربعات بما يسمح بمرور سيارة داتسون وبدون رصف وتقسم الطرق إلى طرق رئيسية تسمح بمرور سيارات نقل في اتجاهين وطرق فرعية تسمح بمرور سيارة داتسون أو الآلات حصاد أو دّراس لتحقيق الميكنة فضلاً عن الآلات المستخدمة في الري بالرش.

٣- يتم إنشاء آبار ارتوازية بواقع بئر لكل ٦٠ فدان بعمق ٦٠-٨٠ متر أو بعمق ٨٠-١٠٠متر بما يتمشى مع ارتفاع منسوب المياه وصلاحيتها للزراعة وذلك لإطالة عمرها الإنتاجي.

٤- يخصص لكل حوض مساحة من الأرض تتسع لإقامة خيام للعمالة الموسمية والتي تكون من المجندين من أصل ريفي وخريجي وطلبة كليات الزراعة أو المدارس الزراعية للعمل في أشهر الصيف. لتخفيض تكاليف العمالة لأقل قدر ممكن وإكساب الشباب الخبرة العلمية لتأهيلهم للعمل الإنتاجي وسوق العمل بعد التخرج.

٥- كما يخصص مكان على احد جوانب كل أربعة أحواض كمركز لصيانة الآلات الزراعية كالجرارات وآلات الحرث والدّراس والري.

٦- إنشاء شبكة من الطرق الترابية بدون رصف لتحقق ربط الأحواض بعضها لتصب في القرية لنقل مستلزمات الإنتاج وكذلك الإنتاج ويتم رصف الطرق الرئيسية في فترات لاحقة حينما يتم الإنتاج مستقبلاً ويصبح العائد من الإنتاج يسمح ويغطي تكاليف الرصف.

**بالنسبة للري:** بواسطة مياه النيل يستخدم الأنابيب بدلاً من شق الترع وتبطينها وهي الطريقة التقليدية المكلفة وذلك تزايد فيها تكاليف التطهير والصيانة وتزداد منها نسبة البخر.

**بالنسبة للمساحات:** التي تخصص للخدمات في كل قرية ومركز يخطط لها وتترك لها المساحات المناسبة والكافية وتترك في مواقع لا يتم إنشاء وإقامة أي مباني عليها، إلا بعد الانتهاء من بنائها مستقبلاً حينما تكمل الإنشاءات ويصبح الدخل الناتج من الإنتاج يغطي ويتطلب إنشاء هذه المباني ويبدأ بالأهم ثم الأقل أهمية وهكذا التنفيذ.

**<u>التوسع الزراعي الأفقي والتوازن البيئي:</u>**

للاستفادة من الخبرات السابقة وعدم ظهور المشكلات التي ظهرت في أراضي الدلتا في السنوات العشر الأخيرة حيث ظاهرة السحابة السوداء وعدم الاستفادة من المخلفات الزراعية وتحول القرى من منتجة إلى مستهلكة وانحسار الدور الإنتاجي للقرية المصرية لذلك يجرم في المناطق المستصلحة الجديدة إتباع مايلي:

**أولاً:** يتم زراعة المحاصيل التقليدية للاستفادة من إنتاجها في سد الفجوة الغذائية بنظام الدورة الثلاثية من قمح وذرة وبرسيم مستديم ثم الأرز يتبعه البرسيم ثم القطن لإنعاش الصناعات الزراعية.

**ثانياً:** إتباع منهج التوازن البيئي في تنشيط الإنتاج الحيواني جنباً إلى جنب مع النشاط النباتي لكي يتم التكامل بينهم حيث الاستفادة من مخلفات المزرعة في تغذية المواشي وكذلك الاستفادة من الأسمدة المنتجة في تسميد الأرض بالسماد البلدي.

**ثالثاً:** إقامة صناعات صديقة للبيئة لإنتاج العصائر والمضارب والمطاحن وصناعة الأعلاف وكبس بالآلات قش الأرز وتحويل الأحطاب إلى أسمدة وعلائف للماشية.

**رابعاً:** إن إقامة المصانع صديقة البيئة فإنها تحافظ على البكارة البيئية من ناحية ومن ناحية أخرى توفر المنتجات الاستهلاكية إلى القرى الجديدة والسكان فتقل تكاليف النقل وفي

ذلك تطبيقاً لعلم منطقة الموارد، حيث توفير اللحوم والألبان ومنتجاتها الاستهلاكية لسكان القرى والمدن القريبة من مواقع الإنتاج.

**خامساً:** إن إقامة خيام الإيواء للعمالة الموسمية خاصة من المجندين وطلاب كلية الزراعة والمدارس الثانوية الزراعية يكون هدفه الرئيسي تأهيل شباب الخريجين للعمل كمنتجين زراعيين، وخفض نفقات التكاليف للعمالة إلى إن يتم تعمير القرية بالسكان الذين يتولون بأنفسهم هذه الأعمال.

**سادساً:** محاولة الاستفادة الكاملة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في توليد الطاقة الكهربائية لتوفير الطاقة التي يحتاجها الإنتاج بما يحافظ على البكارة البيئية وعدم التلوث.

**سابعاً:** إحاطة الأحواض المنزرعة بأشجار النخيل أو الكازورينا والأشجار الخشبية التي يستفاد بإنتاجها في صناعة الأخشاب والأقفاص لتعبئة المنتجات من خضر وفاكهة في المناطق التي تتخصص بذلك.

**<u>الاستفادة التطبيقية من النظرية في جميع قطاعات الدولة</u>:**

إن رسم الخريطة الإستراتيجية لمصر لتغطي كافة مجالات الاستثمار طبقا لطبيعة كل جزء من ارض مصر جغرافيا ومدى ملائمة كل جزء لنوع النشاط الاستثماري في مجالات الزراعة والصناعة والسياحة والأمن القومي أو التعدين أو أي نشاط اقتصادي أخر، فان دعوة الباحثين والمفكرين لتطبيق آليات هذه النظرية في كل قطاع وطرح الأفكار التطبيقية التي تهدف إلى اختصار الوقت وتخفيض التكاليف دون إخلال بالجودة أو الكفاءة في الأداء فان ذلك كفيل بتحقيق النهضة الشاملة في كل المجالات وهي التي يسعى إلى تحقيقها الشعب المصري ومن اجلها قامت ثورة يناير.

## ملخص الدراسة

تواجه حكومات مصر المتتابعة بعد ثورة يناير المصرية عام ٢٠١١ صعوبات اقتصادية بالغة بسبب تزايد المطالب الفئوية وطموحات الشعب في تحقيق تنمية اقتصادية شاملة في جميع الميادين. وحيث إن أهم واجبات العلماء السمو بالفكر الاقتصادي والبحث عن حلول غير تقليدية لحل مشاكل الشعوب بفكر إبداعي مستنير. ولما كانت مصر مع معظم دول العالم النامي تعجز حكوماتها عن وضع استراتيجيات تحقق لمواطنيها التوسع الأفقي في المجالات الزراعية والصناعية والإسكانية بسبب قصور الإمكانيات المادية وهذا

يتسبب عنه انفجار المناطق العشوائية بما تسببه من مشاكل خطيرة لهذا كان الهدف لهذه الدراسة التوصل إلى صياغة نظرية تغير هذا النمط التقليدي وتحقق انجاز غير عادي لتنفيذ المشروعات وقد استلهمت النظرية صياغتها من أسلوب الهندسة العكسية وفلسفة المناطق العشوائية. وعرفت الدراسة الانطلاقة الكبرى بأنها الاتجاه نحو تحقيق الأهداف في اقصر وقت ممكن وبأقل تكاليف اقتصادية متاحة، وعرفت اختراق الحاجز الزمني بأنها عملية تكنولوجية غير تقليدية تختصر الزمن في تحقيق التنمية وإتمام المشروع في نصف الوقت المقدر لإنهائه، وقد قدمت الدراسة مثال تطبيقي للنظرية في القطاع الزراعي واهم ماجاء بها هو قيام الدولة بتخطيط مناطق جديدة على الأرض فقط دون القيام بأي إنشاءات وتأجيل الإنشاءات حتى يكون المواطنون قد قاموا بتعمير هذه المناطق ثم يساهمون بعد ذلك في تحمل التكاليف للبنية الأساسية بتوجيه وإشراف الحكومة بالتزاماتها في أزمنة تتوافق وإمكانيتها الاقتصادية دون أن تفترض وعدم انفجار عشوائيات في مناطق غير مخطط لها وقد تم عرض آليات عملية تتمشى مع خطط الدولة من توسع عمراني حتى عام ٢٠٥٠ م الأمر الذي يؤدي إلى تفاعل وتكامل الجانب البحثي مع الجانب التنفيذي للدولة.

**الكلمات المفتاحية:** الانطلاقة الكبرى– اختراق– حاجز الزمن– التوازن البيئي– البكارة البيئية

**المراجع:**

١– أحمد قدري (دكتور)، **الآثار المتوقعة اللازمة الاقتصادية العالمية على النمو الزراعي المصري**، المؤتمر ١٧ للاقتصاديين الزراعيين، أكتوبر ٢٠٠٩ ص ٨٥.

٢– أحمد قدري (دكتور)، **النمو الزراعي لصالح الفقراء والسياسة الزراعية المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير**، المؤتمر ١٩ للاقتصاديين الزراعيين، ديسمبر ٢٠١١ ص ١٩.

٣– أزهار عبد القادر وآخرين، **٣٨ مليون فدان صالحة للزراعة**، تحقيقات جريدة الجمهورية المصرية اليومية في ٢٠١٢/٩/٢١ ص١٠.

٤– أسامة البهنساوى (دكتور)، **دور السياسة الزراعية في مواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية على القطاع الزراعي المصري**، المؤتمر ١٧ للاقتصاديين الزراعيين، أكتوبر ٢٠٠٩، ص٧٠،٦٩.

٥- عبد السلام جمعة (دكتور)، **خطة تنمية محصول القمح في إطار استرتيجية التكامل بين مجموعات الحبوب**، المؤتمر ١٩ للاقتصاديين الزراعيين، ديسمبر ٢٠١١، القاهرة، ص (٣١٩-٣٢٢).

٦- هشام قنديل (دكتور)، **إقرار المخطط العمراني الاستراتيجي لمصر لاستيعاب ٧٥ مليون نسمة زيادة سكانية حتى عام ٢٠٥٢**، جريدة بالأهرام اليومية المصرية، السنة ١٣٧ العدد ٤٥٩٧١ في ٢٠١٢/١٠/١٧.

٧- مصطفى الطمبداوي (دكتور)، **التركيب المحصول المستهدف بين المنهج البحث التحليلي المحوري ومتعدد المحاور في مصر**، المجلة المصرية للعلوم التطبيقية، مجلد ٢٠، ٢٠٠٥.

٨- مصطفى الطمبداوي (دكتور)، **المناطق العشوائية في جمهورية مصر العربية بين تطويرها المناطق حضرية وعدم ظهورها مستقبلاً**، دراسة شاملة فائزة بالمركز الأول لمسابقة جامعة القاهرة غير منشورة ، عام ٢٠٠٥.

9- www.riorg

10- Savelives , Substation Livelihoods Help . disaster victims

11- Worldwide Understanding Economics.

12- www.henrygeorge.org, political economy for the 99٪ Approved for College credit.

## The Big Releasing and Penetration (Distrainer Time Theory)

Mostafa A. ElTambadawy
Ministry of Agriculture, Egypt

**ABSTRACT**

Egypt and Most other countries suffer from crowded people in narrow places. This problem causes difficult problems For both people and Government .Egypt can't save Financial resources to land reclamation. For these reasons the study suggested new theory.

The theory aims at reporting decision maker practical solutions to solve these problems as fast as possible and can be applied in other countries in the world. The main conclusions of the Research are: Egypt still suffers from the gap between importation and exportation by about 3 billion dollars in only food, Egypt Faces overpopulation problem and miss distribution of them, their concentration in only 5%,The government must reclaim and plant all the areas that can be planted For employing about 3million idles at the Fielding of Agriculture, commerce, manufacturing, roads, This theory explained different steps to achieve the government strategy till 2050 year.